مراجعة مقال (Article Review)

(Safeguarding Ukraine's democracy during the war)

مراجعة: أ.م.د. أيمن أحمد محمد

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

ayman.a@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام ٢٠٢٥/٥/١١ تاريخ القبول٢٠٢٥/٥/٢٩

تاريخ النشر ٢٠٢٥/٧/٣٠

كتبت الباحثة السياسية في مركز (MTA) ماريانا بودجيرين بتاريخ ٣٠ آيار/ مايو ٢٠٢٤ في معهد بروكينجز بالعاصمة واشنطن مقالاً تحت عنوان (حماية الديمقراطية في أوكرانيا خلال الحرب)

وإهتمت الباحثة بودجيرين الى تسليط الضوء على أبرز القضايا التي ممكن أن تهدد التنظيم المؤسسي للديمقراطية خلال فترة الحرب، وكيف يمكن للسلطة التنفيذية في ظل تداعياتها أن تهيمن على الحكم وتقوم بعملية التفاف قانوني وسياسي لتعطل بعض أو كل ميكانيزمات العمل الديمقراطي، والذي سيسهم بزيادة قدرتها للهيمنة على قرارات صنع وإتخاذ القرار وتعطيل العديد من المؤسسات الحكومية وحتى السلطة التشريعية والقضائية، وتبريره تحت مسمى مقتضيات المصلحة العامة وحماية الشعب وقت الحرب، وهذه الأفعال والممارسات سينتج عنها الكثير من الأنتهاكات فيما يتعلق بحقوق الأنسان، وتقييد للحريات العامة والتفرد بإصدار الأحكام والقرارات وحتى تأجيل أو الغاء

الأنتخابات العامة، وسعت الكاتبة الى إختيار أوكرانيا كأنموذج واقعي لتوضح هل أستطاعت أوكرانيا من حماية الديمقراطية ومؤسساتها، وأثارت تساؤلات مهمة عدة حول هل تمكنت حكومة زيلنسكي من إيجاد نقطة التوزان لحماية العملية السياسية الديمقراطية، أم ان الحرب دفعته نحو تقويض أدواتها.

الحروب ومخاطر التراجع الديمقراطي:

توضح الكاتبة أن الحروب لها تأثير سلبي على طبيعة مسيرة العملية الديمقراطية، لكونها تفرض أتباع سياسيات عاجلة أو طارئة ترتبط بتداعيات الحرب والتي يمكن توظيفها حيناً وإستغلالها حيناً أخر من قبل السلطة التنفيذية، لتقوية نفوذها ومركزها وتدفعها للألتفاف القانوني والدستوري لتبرير تعطيل التأصيل المؤسسي للديمقراطية، وتشير أيضا أن الحرب في أوكرانيا أفرزت العديد من الأمثلة التي تكشف أن ليس أمن الدولة والمجتمع في خطر أثناء الحروب، وإنما هناك خطر أكبر يحدث من داخل الدولة التي تعيش فوضى الحرب عبر إستغلال الحكومة لهذا الظرف الطارئ لتقليص أو تهميش شكل وطبيعة تطبيق الديمقراطية، ووضعت بودجيرين **مجموعة من النقاط التي حددت عبرها أهم المؤشرات التي تدل على تراجع الديمقراطية في أوكرانيا خلال الحرب الروسية الأوكرانية وكالآتي:**

١- أن حكومة زيلنسكي عبر خطابها السياسي للدفاع عن أوكرانيا ضد الهجمات الروسية أظهرت دوما حجم انتهاكات حقوق الأنسان وعدم أحترام القوانين الدولية من قبل الحكومة والقوات الروسية ضد شعبها، وإستخدمت وسائل إعلامها ووسائل الأعلام الدولية المتحالفة معها لنشرها عالمياً، تحت مسمى الفرق بين الحداثة الليبرالية للنظام السياسي الأوكراني وأنعدامها لدى الجانب الروسي، لكن هناك جانب أخر لم يظهره

الجانب الأوكراني وحلفائه ولكن بعض الأعلام الدولي المعتدل ووسائل التواصل الإجتماعي كشفته، ويتعلق بتغييب المعارضة الأوكرانية ضد سياسات وتوجهات زيلنسكي وحكومته خلال الحرب، أذ رفضت السلطة منح تراخيص البث الأعلامي لنشر أفكارهم وأرائهم السياسية، كما رفعت عنهم حقهم القانوني في أستخدام أدوات المعارضة السياسية المسموح بها قبل الحرب، للأعتراض على القرارات أو السياسات الداخلية والخارجية للحكومة، وتجد الكاتبة أن عملية التغييب والتهميش للمعارضة من قبل الحكومة الأوكرانية تكشف لها أن الديمقراطية بدأت فعليا بالتراجع مقابل تضاعف قوة سلطة حكومة الرئيس الأوكراني والتي تسير نحو الأستبداد، مما يؤكد أن الحروب تشكل خطر كبير على العملية الديمقراطية.

٢- قد يرى البعض أن تعطيل الأنتخابات أو تأجيلها في فترة الحرب هي أحد مظاهر تراجع العملية الديمقراطية، لكن ذلك غير دقيق والصحيح أن الأنتخابات تشكل جزء من ممارسة العمل الديمقراطي وبالتاي هي ليس المرتكز الأساس لتطبيقها، وما يحصل في أوكرانيا منذ أندلاع الحرب تجاوز التعطيل الأنتخابي الذي هو أمر ضروري في تلك الحالة، على الرغم أن هناك أصوات بدأت تتعالى من الشعب والأوساط الدولية أن وجود زيلنسكي بالحكم لم يعد شرعيا لأن فترة ولايته لمدة خمس سنوات أنتهت منذ ٣٠ آيار /مايو ٢٠٢٤، ومن جانب أخر توضح بودجيرين أن أحد أهم مؤشرات تراجع الديمقراطية بأوكرانيا هو زيادة أرتفاع تقويض حرية الرأي والتعبير وحدوث أنتهاكات لحقوق الأنسان من قبل الحكومة والقوات العسكرية الأوكرانية، تم توثيقها دوليا وأممياً على الرغم من تعتيمهما محلياً، كما تشير تقارير رسمية أخرى على مستوى الأتحاد الأوروبي أن الرئيس أستغل منصبه عبر إختياره لمجموعه محددة من الشخصيات الحكومية لأتخاذ قرارات مصيرية ممكن أن تهدد حياة الشعب الأوكراني، منها تحويل

المساعدات المقدمة للشعب لصالح السلطة الحاكمة وتوجهاتها بدلا من أستخدامها لحمايتهم وتعزيز قدرات الجيش وتوظيف جزء منها لآنجاح مساعي تحقيق السلام وأنهاء الحرب، أن أنتشار ظاهرة الفساد والأنفراد بالقرار السياسي وعدم وجود نزاهة أو شفافية في الكشف عن كيفية إستخدام تلك المساعدات للصالح العام، دفعت دول الأتحاد الأوروبي الى إعادة التفكير بتقليص أو وقف ضخ الأموال لمساعدة أوكرانيا لتخطي أزمتها، لأن الواقع أثبت لهم أن الحكومة غير جادة بتحقيق مساعي السلم وهي تستغل ظرف الحرب ومعاناة مجتمعها للبقاء بالسلطة وتقويضها لكل المؤسسات الديمقراطية أكبر دليل واضح.

٣- أن الحرب الروسية الأوكرانية لا تتعلق بمسألة الدفاع عن وطن وشعب، وأنما ترتبط بقضية مدى التزام الحكومة الأوكرانية بتطبيق الديمقراطية الليبرالية لأنها إحدى شروط الأنضمام للأتحاد الأوروبي، وهذه الحرب كشفت عن نقاط الضعف التي كانت تخفيها السلطة في زمن السلم عبر إظهار المجتمع الأوكراني أنه شعب مدني- سياسي ويمتلك قدرات عالية للتأثير بالسياسية العامة للدولة بِعده صاحب السيادة وصنع القرار، ويمتلك جميع المقومات التي ستأهله للأنضمام لدول الأتحاد، وعملية التزييف تم كشفها بفترة الحرب وتؤكد الكاتبة أن الأعضاء والمؤسسين الفاعلين للأتحاد الأوروبي وجدوا أن دولة أوكرنيا لاتزال تفتقد للنضوج السياسي والمؤسسي والذي يؤهلها للوصول الى مرحلة الأستقرار السياسي وأن كانت وسط نيران الحروب، وما حدث هو العكس تماما لأن الحرب أزالت نقاط القوة الزائفة وبينت نقاط الضعف الحقيقة، مما يعني أن أوكرانيا تحتاج لوقت طويل حتى تتأهل للأنضمام، ومحاولة الحكومة الحصول على العضوية عبر إستغلالها لقضية الهجوم الروسي عليها وأنها تقاتل دفاعاً عن كل أوروبا وليس أوكرانيا وحسب، أملا منها أن تأخذ العضوية كمكافأة على موقفها الدفاعي لن تتحق،

وهذا ما أعلن عنه مفاوضـــي الأنضـــمام للأتحاد في حزيران / يونيو ٢٠٢٤ بالقول أن قبول أوكرانيا دولة عضو في الأتحاد الأوربي لن يحدث إلا إذا استوفت جميع الشروط وفي مقدمتها تعزيز بيئة ديمقراطية صالحة وسليمة.

مقاومة الحرب الديمقراطية في أوكرانيا:

بعد أن وضحت الكاتبة نقاط الضعف التي سببت تراجع الديمقراطية الأوكرانية خلال الحرب، وكشفت لنا كيف أن السلطة التنفيذية لم تستغل هذه الأزمة لتقوية المؤسسات الديمقراطية وإثبات أنها تحترم وتحمي قيمها ومبادئها، وإنما فضلت تقويضها لصالح إستمرارها بالحكم، ومع ذلك تجد بودجيرين أن الشعب الأوكراني سواء إجريت أنتخابات جديدة أو لم تجري فأنه يمتلك المهارات اللازمة لأســـتعادة قوة ســـيادتهم وقرارهم الذي ضمنته لهم الديمقراطية، والوعي السياسي لديهم سيدفعهم تدريجياً نحو تنظيم وإصلاح واقعهم وبيئتهم السياسية، مما يعني قدرتهم على إبقاء السلطة تحت سيطرتهم لاسيما أن الحرب مع روســيا وإمتدادها الزمني أعطتهم روح قتالية أقوى مما عرف عنهم منذ عهد الثورة البرتقالية العام ٢٠٠٤ وثورة الكرامة العام ٢٠١٤، وهذا النضوج والوعي وإمتلاكهم لروح نابضة للوصول نحو الأستقرار والسلام، هي من ستمكنهم في الفترة القادمة من حماية الديمقراطية وإستعادة وجودهم وتأثيرهم السياسي داخل وخارج أوكرانيا، وهذا يعني أن الأنتصار أو الفوز الحقيقي للشعب الأوكراني لم يعد يتعلق بالحرب وأنما خروجهم منها وهم يحملون أوراق إعتماد ديمقراطية أكثر نضجا وأغنى فكراً وتطبيقاً.

موقع المقال على الرابط

https://www.brookings.edu/articles/safeguarding-ukraines-democracy-during-the-war/